

أواصر

مجلة فكرية فصلية

العدد الثالث عشر (2023)

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تُعبّر بالضرورة عن توجهات تتبناها مجلة أواصر

هذه المجلة

تصدر مجلة أوامر الفصلية كمحاولة جادة لمدّ الجسور بين الثقافات والأفكار المختلفة، من خلال نشر دراسات سياسية وفكرية وثقافية متنوعة، تسلط الضوء على القضايا الملحة.

تلتزم المجلة بخط تحريري يرحب بتعدد الآراء والأفكار. وسيجد القارئ بين صفحاتها أفكارًا لا يمثل نشرها بالضرورة دعاية لها أو اتفاقًا معها، بقدر ما يمثل مسلكًا للتعرف إليها ومناقشتها؛ ذلك أن من بين غايات المجلة التخفيف من طغيان المذاهب الفكرية والتحيزات بأنواعها لمصلحة الفهم والتفاهم. إن تعدد الرؤى أكثر نفعًا وإثراء للمعرفة من حشد الآراء المتوافقة، ونحن بحاجة دومًا إلى الإصغاء إلى صوت من نخلف معه حتى نرى العالم بكل أطيافه.

تهتم المجلة إلى جانب ما سبق بترجمة ما تراه مهمًا لأداء رسالتها من المقالات والبحوث، وتشمل حيّزًا للتعريف بعدد من الإصدارات ذات الصلة.

أملنا أن تكون المجلة منبعًا من منابع الفكر والثقافة والتفاهم، وأن يسهم ما تنشره من مقالات وآراء ولقاءات في افتتاح مجال فكري، يخفّ فيه لغط التحيز، لترتفع نبرة المطارحة الجادة واللقاء البناء.

رئيس التحرير

محمد الأحمري

مدير التحرير

سلمان بونعمان

هيئة التحرير

امحمد جبرون
عبد الواحد العلمي
سيدينا ساداتي
رياض المسيلي
إبراهيم الدويري

عنوان المراسلات

Association Awaser (Liens) Chemin des Vignes 2bis
Postcode: 1209 - Geneva - Switzerland

الموقع الإلكتروني

www.awaser.ws

البريد الإلكتروني

info@awaser.ws

الرقم الدولي

ISSN 2504-4281

العدد الثالث عشر
(2023)

أواصر

8

في ظلال الموندريال

محمد الأحمرري

ملف العدد

19

الدين والإصلاح السياسي عند جمال الدين الأفغاني

سلمان بونعمان

37

مركزية الوعي السنني في المشروع الإصلاحي للإمام محمد عبده

رشيد كُھوس

59

الكواكبي بين التجربة الخاصة والتأثر العام

رغداء زيدان

75

مسار التجربة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

إبراهيم مزاربي فضيل - عربي بومدين

101

محمد بن الحسن الحجوي رائدًا من رواد الإصلاح التربوي التعليمي

إبراهيم بوحولين

115

التطلع إلى الغرب وأزمة التفكير النهضوي

محمد علا

المحتويات

حوارات

- 136 **الفكرة الإصلاحية: مراجعات في التنظير والممارسة**
حوار مع الدكتور سعد الدين العثماني
- 146 **الإصلاح والنهوض عربيًا في ضوء التجربة اليابانية**
حوار مع الدكتور ناصر يوسف

دراسات وأبحاث

- 168 **الأزمة الأوكرانية من منظور الواقعية**
علي فاضلي
- 186 **الطّور الجديد من التحديات أمام الجيل "Z" في فلسطين**
معاذ العامودي
- 691 **الأزمة التونسية إلى أين: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة**
مصطفى عثمان الأمين

العدد الثالث عشر
(2023)

أواصر

ترجمات

نعم هناك صراع حضارات:

217

حضارة الاستغلال ضد حضارة التضامن الإنساني

فريد إسحاق

223

هل التربة الأوروبية تتغير تحت أقدامنا؟

برينو لاتور

مراجعات

240

ما بعد الإنسان

حركة القومية الهندوسية وكيف غيرت الحياة السياسية الهندية

253

وهمشت المسلمين

الواقعيون الأطلسيون:

267

الإمبراطورية والفكر الدولي بين ألمانيا والولايات المتحدة

الإصلاح والنهوض عربيًا في ضوء التجربة اليابانية

حوار مع الدكتور ناصر يوسف الباحث والمشرف الأكاديمي بالجامعة

الإسلامية العالمية - ماليزيا

أجرى الحوار: عبد الصمد بنعباد

ينطلق المفكر النهضوي الدكتور يوسف ناصر في هذا الحوار من فكرة التنمية المركبة، التي ولدها وطورها، انطلاقًا من استحضار النموذج النهضوي الياباني، الذي يعتبره الأكثر قربًا من حيث الأسس الاجتماعية والأصول الثقافية إلى النموذج العربي. يعتقد ناصر يوسف، أن التجربة اليابانية مغرية للعالم العربي لأنها قدمت نموذجًا للتعاقد بين السلطة في شخص الإمبراطور رمزًا، والشعب قاعدة، والقيادة نخبة، واتفقوا على النضال بشكل مركب من أجل استعادة الإنسان واليابان من إدارة الاحتلال التي تحسن التفكيك.

ويشدد في هذا الحوار الممتع على أن استقامة الغرب تتمثل في (الحرية) بوصفها قيمة ثقافية وحضارية، جلبت لهم التنمية المستدامة، في حين أن استقامة اليابان تتمثل في (الطاعة والولاء) بوصفها قيمة تاريخية وثقافية وحضارية ودينية، جلبت لليابان التنمية المستدامة، وجعلت من التنمية المركبة فاعلة. ويتساءل عن سبل نهضة العرب بعد تضييعهم للدين؟

ويدافع ناصر بأن التنمية كانت قائمة في عالم المسلم؛ ولكن تقطعت بها السبل، لما خانت الدولة الأمة؛ فأردتها أمة مسلوقة الإرادة، بحرمانها من القدرة. فهناك خيانة في الداخل تتجلى في إقصاء الأمة من فوائد التنمية وعوائدها، وهناك خيانة لمواقف الأمة ومبادئها عبر

استبعاد الدين في منظومته الكلية، ومن المشاركة في التنمية خوفًا من حصول العدالة التي تهاجم السلطة وتفزع منها.

س 1: في كتابكم مسالك التنمية المركبة، تحدثتم عن شيء تمتلكه اليابان، وهو ثلاثية إنسانية إنمائية. هل يمكن تقريب هذه الفكرة للقارئ العربي؟

ج 1: في البدء، كانت لفكرة التنمية المركبة قصة مع أطروحتي الجامعية حول الاقتصاد الياباني والدروس المستفادة للعالم الإسلامي. وقد شكّلت كلمة (المستفادة) مدخلًا لتصميم فكرة التنمية المركبة. كان السؤال: كيف أثري أطروحتي؟ وكيف أفيد القارئ العربي؟ لا سيما أن الاقتصاد الياباني قد أفاضوا فيه ولم يتركوا لنا ما نضيف إليه. وعليه رأيت أن أختار طريقًا آخر، هو أن أضفي على الاقتصاد الشيعي الأحادي البعد أبعادًا فكرية وحضارية ودينية؛ فبدأت فكرة التنمية المركبة تتشكل من داخل هذه الأبعاد المتعددة. والعبرة أنه إذا استحضرتنا فينا الإنسان -المفكر أو المثقف أو الكاتب- المتعدد الأبعاد، فإننا نحصل شيئًا ما يفيدنا ويفيد الآخرين، سواء بالقبول أو النقد أو التحفظ.

كان هاجسي الأكبر -في مرحلة إعداد أطروحة الدكتوراه- هو: كيف أختار عنوانًا عملي الأكاديمي، كيف أنتقل بنصي المعرفي من الحاضر البئيس إلى المستقبل الأنيس، كيف أكتب نصًا عمليًا له القابلية للتفعيل وللتنزيل، عسى أن استأنس بأبحاث مستقبلية جادة من حيث الإنجاز والإبداع والتميز؟ كنت أبحث عن أطروحة ولادة تلد لي أبحاثًا وكتابات ثرية ومثرية في المستقبل... كان المستقبل يشغلني، ولكن بحكمة الماضي.

استقيت فكرة التنمية المركبة من الواقع الياباني المنظور وليس المسطور بالضرورة، وذلك عبر الملاحظة الذكية وإعمال فهمي للأحداث التاريخية والحضارية والدينية في اليابان القديمة والحديثة والمعاصرة. لم أطلع على فكرة التنمية المركبة في الكتابات والتنظيرات؛ لأنه لم يكتب فيها من قبل، لا على مستوى المصطلح، ولا في محتوى التنظير.

لم تكن أطروحتي الجامعية كافية لإبراز فكرة التنمية المركبة؛ وإلا انحرفت عن مقصودها وما قصدته منها. فلم أكتف بالأطروحة لنيل شهادة علمية، بل فكّرت في إخراجها من الرفوف حيث تقبع في مكتبة الجامعة، والدفع بها إلى الصفوف الأمامية حيث النشر لتحصيل

المقروئية لعملي، أو الحشر لتقبّل المساءلة عن هفواتي والنقد لأخطائي. قمت باقتطاع فصل من أطروحتي، طوّرتُه وبدّعته، ثم أرسلته إلى مجلة علمية عربية راقية ترفض أكثر مما تقبل، وانتظرت الرفض بطبيعة الحال، ولكن كان نصيبه القبول الحسن؛ حيث اعتبروا أنه جاء بإضافة نوعية للمجلة وللقارئ، وتكرّر الأمر نفسه مع مجلة أخرى أكثر رقيًا.

إذن، فكرة التنمية المركّبة بدأت تخرج من بداية الطريق إلى منتصف الطريق؛ حيث قام مركز دراسات الوحدة العربية العريق والعتيق في قوميته العربية بنشر أطروحتي الأكاديمية. وبعد أن لقي الكتاب القبول الحسن، كتبت كتابًا آخر حول التنمية المركّبة طبع في المعهد العالمي للفكر الإسلامي العريق والعتيق - هو الآخر - في رسالته الإسلامية؛ حيث غدت فكرة التنمية المركّبة مقبولة لدى المجاميع الفكرية والمعرفية على اختلاف مشاربها؛ فالعمل يلقى صدى عندما ينشر في مراكز بحثية لا يسعها مدى. كما تقبّلت الأوساط العلمية فكرة التنمية المركّبة بالرصد والنقد؛ وهذا هو الحشر الذي يأتي بعد النشر.

وكما تعلمون، قبل تأليف كتابي المسالك، كنت قد طرحت فكرة التنمية المركّبة في كتابي دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركّبة، الذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية عام 2010؛ حيث استحضرت الأنموذج الإنمائي الياباني وتوسّلت به الإفادة وليس الإعادة، ووقفت على أن اليابان بعد الحرب العالمية الثانية دُمّرت منجزاتها المادية؛ ولكن بقي الإنسان الياباني يحتفظ بروح الإنجاز والعطاء والبقاء، حيث تعاضدت السلطة في شخص الإمبراطور كرمز، والشعب كعامّة، والقيادة كنخبة (سلطة + عامّة + نخبة)، وناضلوا وكافحوا مرّتين من أجل استعادة الإنسان واليابان من إدارة الاحتلال الأميركي التي تحسن التفكيك.

فكان الإمبراطور -الذي تنازل عن ألوهيته الميثولوجية واكتفى بأن يكون رمزًا مقدّسًا- بمثابة المحفّز والمؤثّر. أما النخبة كقيادة فكانت بمثابة المنسّق الأمين بين الإمبراطور والأمة، التي تعجز عن أن تنجز ماديًا ومعنويًا إذا لم يتوفر لها القالب المثالي، الذي تتلقاه من الرمز عبر النخبة الأمينة والحكيمة؛ أما الشعب الطامح كعامّة فهو الرقم الحاسم أو المنجز في معادلة التنمية اليابانية المركّبة. فالإمبراطور الذي تنازل عن مكانته المتأهّمة من أجل إنقاذ اليابان، والنخبة التي حاورت إدارة الاحتلال الأميركي وأقنعتها بمعاناة اليابانيين، والعمال

العامّة الذين لم يساوموا في أرضهم ولم يتفاوضوا مع إدارة الاحتلال من أجل الأجور؛ هذه الثلاثية الإنسانية الإنمائية المركّبة منحت للاستثمار الاجتماعي الياباني بُعدًا إنمائيًا ماديًا فاعلاً. وبفعل هذه الثلاثية الإنسانية تكون اليابان قد انتقلت من الوجود المفكّك إلى فلسفة الحضور المركّب. أما كتابي المسالك، فهو مكمل ومزيد ومتعمّق في كتابي الدينامية. فالتمية المركّبة هي مشروع فكري متسلسل وسلس نعكف عليه.

س2: في مشاريعكم الفكرية وكتبكم المعرفية تتحدثون عن القيم الثقافية، كيف تعرفونها؟ وما دورها؟

ج2: طبعًا، لليابان تاريخ عريق وعتيق، ورواية مشوّقة ومسوّقة، زيارتها ليست كقراءتها. فالإنسان الياباني قيم تمشي وتحرّك. الإنسان الياباني في حدّ ذاته إنجاز؛ أنجزته هذه القيم، فصنع لها تاريخًا. عندما تقابل الإنسان الياباني تقابل التاريخ والقيم والإنجاز؛ فهو إنسان غير مفصول عن قيمه التاريخية والحضارية. للوهلة الأولى، تكتشف أنك أمام إنسان مختلف عن الآخرين؛ وهذه ميزة من صنع القيم التاريخية والدينية المانعة. كما تكتشف أنك أمام إنسان مؤتلف مع نفسه ومع مجتمعه ومع العالم؛ وهذه ميزة من صنع القيم الحضارية والإنسانية الجامعة؛ فالحضارة أن تعيش في جماعة بتعبير بن نبي.

نقلت القيم التاريخية اليابان من البداوة إلى التحضّر؛ فصارت قيمًا حضارية وإنسانية. القيم الحضارية تخرج من القيم التاريخية. الائتلاف يخرج من الاختلاف. وهو أن تكون منخرطًا في العالم المتحضر ومؤتلفًا معه كما هو حال الإنسان الياباني، وفي الوقت نفسه تكون مختلفًا اختلافًا يمنعك من الذوبان فيه. فالقيم التاريخية والحضارية تعلّمك كيف تكون مختلفًا ومؤتلفًا في آن، وأنت تمشي في طريق الناجحين من غير أن تفقد ميزتك الدينية المبدعة والمميزة.

ما هو خاف أن القيم التاريخية هي التي تُنجز وتؤدي؛ هذا إذا كان الإنسان قائمًا عليها حاملاً لها، وهي التي تجعله فاعلاً وعملاً. ومن غير تمثّلها، يعجز الإنسان عن العطاء والبقاء. فالإنسان، أيًا يكن، هو واحد في تشكيلته البيولوجية؛ ولكن يختلف عن غيره من الأمم في تشكيلته الاجتماعية. فاللغة والدين كقيم ثابتة هي التي يُنجز بها الإنسان؛ وإلا كيف نفسّر فشل إنسان أو أمة في عصر، ونجاح إنسان أو أمة في العصر نفسه، على الرغم من أن

تشكيلتها البيولوجية واحدة؟ ألا يمكن أن يكون السر كامناً في القيم التاريخية والحضارية التي تشكّل في الأخير القيم الثقافية؛ حيث تكون الاستقامة مسؤولة عن الاستدامة؟

هنا يأتي دور الدين لتمييز الإنسان أو الأمة من الآخرين، فيجاريهم في تفوقهم، كما حصل مع الأمة اليابانية التي أنجزت في حالات، وأعجزت غيرها في حالات أحر. إنها القيم التاريخية والحضارية التي تجعل الإنسان متعدّد الأبعاد في نصوصه ومقوله وحلوله؛ ينطلق ليخترق. وليس كحال المسلم المعاصر الأحادي البعد، الذي كلما انطلق انغلق. الوعي بالقيم هو قيمة في حد ذاتها كما يجاجج المهدي المنجرة. إن قيمة القيم أن نتج إنساناً متعدّد الأبعاد، يكون مبدعاً لا تابعاً.

إذن، القيم التاريخية والحضارية والثقافية هي نظرية في الأخلاق والسلوك والتصرفات والأداء والإنجاز والإبداع، يشكّل الدين بنيتها الرئيسة. فلكي يمثل المسلم المعاصر قيمة التاريخية والحضارية، يفترض أن تكون له نظرية في القيم الدينية. أن يسمي الأشياء بأسمائها، وألا يتحرّج من كلمة "الدين"، وألا يستبدل القيم الإنسانية بالدين كما هو شائع في كتابات الإسلاميين المعاصرين. عليه أن ينزل هذه القيم الدينية من عليائها إلى أرض التنمية؛ أي مشاركة الدين للتنمية. التنمية تحصل بالواجبات، والدين ينمّي الواجبات بالحقوق. فالحقوق الإنمائية في عالم المسلم ضائعة لأن الدين مضيق إنمائياً وممزق، بينما الواجبات لا تؤدي الغرض الإنمائي؛ لأن التنمية في عالم المسلم مرقّعة بالتبعية، وهي نفسها التنمية المخترلة. ولهذا نعتقد أن التنمية لن تقوم لها قائمة إلا بالدين كمنظومة -تاريخية وحضارية وثقافية- كلية تصيب أكثر مما تخطئ.

ولعل عناصر التعليم والعمل وبذل الجهد والتضحية وعلو الهمة، تشكّل قيماً جامعة تشترك فيها كل الأمم الناجحة. وسبب ذلك أن الأمم -ومنها اليابان- لديها دافع ديني وتاريخي وحضاري -يتحرك في الزمان والمكان- يجعلها توظف هذه القيم التاريخية والحضارية في التنمية وإعادة البناء في كل عصر طارئ. ودورها هو الحفاظ على الاستمرارية الإنمائية، ومن ثم تحقيق الاستدامة التي لا تحصل إلا بالاستقامة؛ أي بالقيم الدينية. فاستقامة الغرب تتمثل في الحرية كقيمة ثقافية وحضارية جلبت لهم التنمية المستدامة، واستقامة اليابان تتمثل

في الطاعة والولاء كقيمة تاريخية وثقافية وحضارية ودينية، جلبت لليابان التنمية المستدامة، وجعلت من التنمية المركبة فاعلة. أما عن المسلمين فلهم أن يبحثوا عن القيمة التي أضاعوها في معيشتهم؛ وهل الاستقامة لدى العرب والمسلمين إلا الدين في مقاصده الإنمائية العليا؟

س3: قضية مركزية في الثقافة اليابانية هي تحول الإمبراطور من "إله" إلى "رمز"، صحيح أن الفكرة غير مطروحة عربياً / إسلامياً، لكن شئنا أم أبينا هناك تقمص لوظيفة "أقل" من الإله و"أكثر" من الحاكم. هل يمكن حدوث تطور في هذا الاتجاه؟ بمعنى هل وجودها حالياً يشكل عائقاً أمام النهضة الإنمائية؟

ج3: جاء عن أرسطو أنه لكي تعيش خارج المجتمع ينبغي أن تكون إما حيواناً أو إلهاً، وحكام آسيا - ويعيننا هنا حكام اليابان - عاشوا في السابق مثل الآلهة خارج المجتمع، وهو ما جعل الأمة اليابانية عاجزة عن العطاء في ظل لاءات الحكام وإملاءاتهم المقدسة في معتقدات اليابانيين الدينية والمثولوجية. فالأمة تعجز عن العطاء عندما تكون السلطة - أو الحاكم أو الرمز - عاجزاً عن البقاء في الوسط الاجتماعي، وليست له قابلية للإسهام في البناء. ولكن أمة اليابان في كل الأحوال كانت محظوظة بحكامها سواء كآلهة مثولوجية أو كإنسان رمز يطفح بالإنسانية. فوجود الإمبراطور الياباني كسليل للآلهة جلب الاستقرار السياسي في عصر توكوجاوا الإقطاعي حيث ساد الولاء والوفاء؛ وهو ما أدى باليابانيين إلى الوقوف في وجه الاحتلال الأميركي الذي صمّم على إيذاء الإمبراطور بالعقوبات التي طالت العسكريين وأرباب الشركات التي مولّت الجيش الياباني؛ فعدّوا الإمبراطور خطأً أحمر لا يمكن المساس به كشخص مقدّس. أما وجود الإمبراطور كإنسان أو رمز في منتصف القرن العشرين، فحقق معجزة الاستمرار الاقتصادي والإنمائي، ومن ثم تحرر الإنسان الياباني من عقدة أن الإمبراطور بوصفه سليلاً للآلهة يبارك الأعمال والأفعال على قتلها. فرأينا جهود الإنسان الياباني قبل تنازل الإمبراطور عن ألوهيته المثولوجية، ليست هي الجهود نفسها بعد الحرب العالمية حيث تحول الإله إلى رمز مطاع، ولم يعد ذلك الأمر والناهي والرافض الذي يجعل الاقتصاد يصدأ قبل أن يبدأ.

وعلى الرغم من حضور الإمبراطور الياباني كرمز؛ فإن الحريات الأداتية لم تُنتَقص من أطرافها، بخلاف الصين التي قضت على الإمبراطور والإمبراطورية، ووضعت مكانها مؤسسات حاكمة تفتقر إلى العدالة؛ حيث أوقفت الإنسان الصيني عاجزاً عن العطاء في مستهل القرن العشرين، وغير قادر على امتلاك الحريات الأداتية بما يتناسب مع جهوده الجبارة في القرن الحادي والعشرين. إذن، الإشكال ليس في وجود الإمبراطور من عدمه؛ وإنما ماذا سيضيف هذا الإمبراطور أو غيره إلى مجتمعه. وهذا ما قام به إمبراطور اليابان الرمز الذي غدا أكثر فاعلية، وهو يعود إلى منصبه كإنسان محفّز ومعطاء. هذا الذي يريده العالم العربي والإسلامي. يريد حاكماً مشاركاً وشريكاً؛ وليكن لهذا الحاكم ما شاء من أوصاف وألقاب.

نعتقد أن مشكلة العالم العربي والإسلامي هي مشكلة دولة أدّلت أمة، وأوقفتها عاجزة عن العطاء. الأمة كغالبية هي على حق في مطالبها المشروعة، فقط تحتاج إلى من يأخذ بيدها إلى هذا الحق المشروع. والدولة -أو السلطة- كأقلية مطالبة بمراجعة منظومتها الحاكمة والظالمة، كما حصل مع إمبراطور اليابان الذي راجع منظومته العقدية التي نصبته سلباً للآلهة؛ فانصاعت الأقلية للأغلبية لمصلحة إعادة البناء؛ فكان ذلك مدخلاً للتنمية المركّبة.

صحيح أن الإمبراطور الياباني راجع منظومته العقدية الحاكمة تحت ضغط إدارة الاحتلال الأميركي؛ ولكن حصل ذلك من أجل إنقاذ اليابان واليابانيين. وكذلك يفترض من الحاكم العربي الشرعي أن يراجع منظومته الحاكمة تحت ضغط التخلف والفقر والحرمان من أجل تحصيل الحياة الكريمة للمواطنين. ولعل الدين في مقاصده العليا والمستنيرة، يحقق انفراجة أمام المراجعة كما حدث في عصر الخليفة عمر عبد العزيز، وفي عصور أخرى متقطعة. علمًا أن الدين والقيم اليابانية هي من مهّدت لمراجعة حاكمية الإمبراطورية المطلقة؛ فالمعتقد الديني الميثولوجي في ألوهية الإمبراطور الياباني أسهم في تحويل الإمبراطور إلى مجرد رمز مقدس، وذلك في ظل وجود آلهة أخرى في الميثولوجيا اليابانية. فتنازل الإمبراطور عن ألوهيته لا يعني أن اليابان ستكون من غير آلهة، وهذا ما شكّل عزاء لليابانيين الذين تعودوا على الإمبراطور كسليل للآلهة. ففي المعتقد الياباني الديني الميثولوجي أن الجزر اليابانية هي بنات الآلهة وليس

الإمبراطور وحسب؛ فقط ذاك ناطق، والأخرى صامتة وصامدة. ومن منظور الإمبراطور الذي تنازل عن ألوهيته عن طواعية، لأن شعبه لم يطالبه بذلك، فهو تنازل من أجل أن تعيش الجزر اليابانية - بنات الآلهة - في ازدهار وتقدم دائمين. كما أن مراجعة الإمبراطور لحاكميته المقدسة والمطلقة كانت لفائدة التعالي باليابان إلى مصاف الدول الناجحة. ومن هنا يفترض أن يكون الدين - في عالم المسلم - أعلى مؤسسة محكومة، وليس بالضرورة تكون حاکمة في ظل وجود حاكم شرعي.

إذن، التطور لا يحصل إلا إذا عرفت الدولة مصلحة الأمة؛ حيث تكمن مصلحة الأمة في دينها التي كانت - ولا زالت - لا شيء من دونه. وتلك هي المصلحة الباقية التي تفيد منها الأجيال المتبقية. فالتنمية المستدامة كغاية نبيلة هي ما استقامت بالدين في مقاصده الإنمائية كوسيلة وغاية جليلتين. فالاستدامة تقتضي الاستقامة.

التمنية - في كل الأحوال - كانت قائمة في عالم المسلم؛ ولكن تقطعت بها السبل لما خانت الدولة الأمة؛ فأردتها أمة مسلووبة الإرادة بحرمانها من القدرة. فهناك خيانة في الداخل تتجلى في إقصاء الأمة من فوائد التنمية وعوائدها، وهناك خيانة لمواقف الأمة ومبادئها، عبر استبعاد الدين في منظومته الكلية من المشاركة في التنمية، خوفًا من حصول العدالة التي تهاها السلطة وتفزع منها، لا سيما أن العدالة وظيفة دينية كما يجاجج ابن خلدون، وذلك قبل أن تكون وظيفة سياسية واقتصادية واجتماعية، هي الأخرى غائبة في عالم المسلم المعاصر. كما أن هناك تبعية للخارج، وهذه خيانة أيضًا للقدرات والإمكانات التي يستعاض عنها بشراء الدولة لوسائل التنمية واستيرادها، ومن ثم تعطيل الإنسان وحرمانه من القدرة؛ وهو حرمان متعمد، يفضحه إقصاء الدين من المشاركة في التنمية، خوفًا من وضع الحقوق والواجبات في مكانها المناسب.

تنازل الإمبراطور الياباني بعد الحرب العالمية الثانية عن مكانته المطلقة كان من أجل استعادة الأمة اليابانية المدمرة التي أبقته رمزًا مقدسًا، وكان هدفه النبيل هو أن تستعاد الجزر اليابانية - التي كانت على وشك التفكك - وأن يعاد بناؤها بسواعد يابانية. بمعنى كي نستعيد الإنسان يفترض تنازل السلطان لهذا الإنسان تنازلًا معنويًا لتحرير قدرة؛ أي أن يتنازل له

عن كل ما يقيّد أفعاله وأعماله وأقواله عن الإضافة وإعادة البناء. تنازل مشروع ومؤسسي، لا يمس الحاكم أو السلطان في مكانته المشروعة، كما هو حال الإمبراطور كرمز، ولا الإنسان كعامّة ونخبة في اليابان. وفي هذا مسالك للتنمية المركّبة.

هذا التركيب الإنساني والإنمائي يعدّ مدخلاً مباركاً إلى النهضة، كما حصل مع التركيب في عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز، والذي جاء بعد مرحلة تفكيك الإنسان عن السلطان. هذا التفكيك شكّل عائقاً أمام تحصيل تنمية ونهضة. وما زال يشكّل تهديداً للإنسان والسلطان في عالم المسلم المعاصر. فالاستعمار كعامل مفكّك فصل التنمية عن الدين؛ لأن الاستعمار - وأيضاً التخلف - ينشط في غياب الدين كمنظومة كلية إنائية؛ فتتحول التنمية إلى تبعية نتيجة إقصاء الدين؛ حيث في الاستعمار تبعية، وفي التبعية قابلية للاستعمار وقابلية للمغلوية. غادر الاستعمار - كتخلف - وبقيت التبعية لهذا التخلف. هذه التبعية هي نفسها القابلية للتفكك الذي يحسنه الاستعمار في الفصل بين الإنسان والسلطان.

والعبرة من تنازل الإمبراطور عن حاكميته المطلقة أنه قطع حبل القابلية للاحتلال الأميركي، أو في الأقل جعله قصيراً ومحدوداً غير ممدود؛ حيث أعادت اليابان بناء جزرها بسواعد وعقول يابانية، وهي نفسها العامة والنخبة اليابانية التي ردّت الجميل للإمبراطور الذي أنقذ اليابان من التفكك المحتمل، والمخطّط له من قبل الغرب الذي يلعب بوتر التفكيك، نظراً إلى ماضيه الاستعماري السيئ.

إذن، التجربة اليابانية في التنمية المركّبة على مستوى الإنسان والسلطان، الأمة والدولة، فيها الكثير من الدروس والعبر في تحصيل التنمية والنهضة في العالم العربي، والتطلع الدائم إلى العطاء والبقاء.

س4: ثلاثية الرمز والقائد والشعب الطامح هل هي ممنوعة في العالم العربي؟ وفي حال وجودها ما الذي ينقص الأمة لتحقيق النهضة المنتظرة؟

ج4: في غياب الحريات الأدائية التي فصل فيها أمارتيا صن يتعدّد تحصيل الثلاثية الإنسانية المركّبة (سلطة، عامّة، نخبة) في العالم العربي. هذه الحريات الأدائية الإيجابية هي: الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن

الوقائي. هذه الحريات الخمس تعد من صميم القيم التاريخية والحضارية التي جعلت الأمة الإسلامية أمة غالبية في لحظة زمنية وجيزة وعزيزة، وهي الحريات نفسها التي رفعت اليابان إلى عليين بعد عقد من الدمار النووي.

وإذا فرضنا أن التنمية المركّبة، حصلت من غير مانع داخلي أو خارجي، فإن على الأمة الإسلامية ترجمة هذه الحريات الأداتية الإيجابية إلى قيم ثقافية تتشربها؛ حيث يكون فيها للدين الكلي في مقاصده العليا دور في ضبطها وتوجيهها في المسار الصحيح المستديم والمستقيم. وهو ما قد يعين الأمة على أداء الواجبات بشكل مختلف غير متخلف، وتحصيل الحقوق بشكل مؤتلف مع طبيعة التغيير وإعادة البناء.

نعتقد أن هذه الحريات الأداتية تكون لها قابلية للتحويل إلى قيم ثقافية في عالم المسلم المعاصر عبر تعميم المساواة في التعليم النوعي، وتشكيل العقل العربي والمسلم بوعي ديني وحضاري وإنساني لا شطط فيه؛ لأن هذه الحريات الإيجابية، سبق أن ساعدت على نهضة المسلمين الأوائل عبر التعليم والتثقيف والوعي والحركة، ومن ثم معرفة الهدف والوصول إليه... ما يتقصدنا هو تحديد الهدف لجعل التنمية المركّبة هادفة.

س5: التاريخ والقيم الحضارية منطلقات النهضة اليابانية، هل تعتقدون أنها كافية في بيئة عربية إسلامية؟

ج5: إذا كانت القيم التاريخية والحضارية سببًا فيما آلت إليه اليابان من تنمية ونهضة، وكانت مهمة أيضًا في إعادة البناء في عصر مييجي ثم في عصر الإمبراطور هيرو هيتو الذي عاد إلى وضعه الطبيعي كرمز كما كان عليه الإمبراطور السابق في عصر توكوجاوا ما قبل عصر مييجي؛ فما من شك في أنها ستكون قيمًا أساسية لكل بلد يطلب النهوض الحثيث. ولكن الإشكال كيف نعيد توظيف القيم التاريخية والحضارية التي كانت عاملاً مهمًا في نهضة المسلمين الأوائل؟ وأي مسلك تسلك؟

قد تعلمون أن القيم التاريخية والحضارية أتت أكلها في بناء اليابان الحديثة، وأتت ثمرتها مرة أخرى بحصول التركيب الإنساني والإنمائي في اليابان المعاصرة. فمن غير تركيب قد توجد القيم التاريخية والحضارية، ولكن لا تكون حاضرة في إعادة البناء؛ مع الأخذ بعين

الاعتبار أن هناك فرقاً نوعياً بين الوجود والحضور. هذا الإقصاء للقيم والدين من حقل التنمية هو الذي يجعلها عديمة المنفعة وغير كافية، ولا فائدة ترحى من ورائها. وأيضاً إقصاؤها يجعل الإنسان من غير نفع، وهذا هو حال المسلم المعاصر الذي خان قيمه فخانتته بمزيد من التخلف والتبعية والحرمان، بخلاف الإنسان الياباني الذي أظهر الولاء لقيمته التاريخية والحضارية؛ حيث استولى بذلك على عالم الاقتصاد والتكنولوجيا؛ فاستوى على سوقه .

الإعلال ليس في أن القيم التاريخية والحضارية تكفي أو لا تفي بالغرض الإنمائي في عالم المسلم المعاصر، بل الإشكال يكمن في كيفية تحريكها وتذليل مسالكها؛ فهي مهمة للدفع بعالم المسلم إلى منتصف الطريق الإنمائي. مشكلتنا أننا لم نجرب فاعليتها قط في إعادة البناء. وعليه فإنه باسترداد الدين كمنظومة كلية عليا في حقل التنمية وإعادة البناء، تبدأ عملية الحركة الإنمائية، وتتضح فكرة التركيب وأهميتها للإنسان والسلطان.

س6: هل القيم والتاريخ وحدها قادرة على تحقيق الصمود؟ ألا تحتاج البلاد العربية الإسلامية إلى قيم النجاعة والرشد والبراغماتية لتحقيق النهضة؟

ج6: وهل تقوم التنمية والنهضة إلا بالقيم التاريخية والحضارية التي هي ميزة من صنع الدين والإنسان؟ أو ليست القوانين الكونفوشيوسية المتمثلة في التعليم والعمل وبذل الجهد والطاعة والولاء، هي قيم اليابان التاريخية والحضارية التي حققت الاستقرار السياسي في عصر توكوجاوا الإقطاعي؟ قد تعلمون أن المهارات تساعد الإنسان على تحطيم العقبات الواحدة تلو الأخرى؛ أما القوة فتمنحه الصمود. المهارات هنا هي القيم التاريخية والحضارية التي تذهب بالإنسان بعيداً فيأتي جديداً، ولكن الدين كقوة يبقي الأمة حيّة وصامدة.

تحتزن هذه القيم بداخلها النجاعة والرشد والبراغماتية، وهي نفسها المهارات التي تحتاج إلى القوة كسند لها. في كتابنا المسالك لا نتحدث عن المهارات فهي مطلوبة بشكل حثيث؛ ولكن يعيننا السند كقوة تبقي المهارات فاعلة. ولعل التركيب الإنساني والإنمائي كسند، أو قوة بنيتها الدين كمنظومة كلية تريد الخير العام، هو ما يجعل المهارات مستديمة.

هنا يأتي المغزى من التنمية المركّبة، والقصد من دور الدين في التنمية، والهدف من إيجاد تنمية مختلفة عن غيرها في مهاراتها وقوتها، وفي الوقت نفسه تأتي مؤتلفة معهم حضارياً وإنسانياً وكونياً. عليك أن تختلف عن الآخرين بوعي ديني للنجاء من التخلف والتبعية لهم. مقصودنا من توظيف الدين في التنمية، ليس اختزال الدين في القيم كالصحة والثروة والحرية والعدالة، وليس في الفضائل كالنجاعة والرشد والبراغماتية والحكمة والشجاعة والصبر وضبط النفس، وليس في المبادئ الأخلاقية كالصدق والاحترام والتراحم والوفاء والالتزام والتعهد والولاء والطاعة. وإنما قصدنا من ذلك تلك المنظومة الدينية الكلية التي تشمل جميع القيم والمبادئ والأخلاق، أي كيف يعمل الدين كمقاصد عليا جلييلة في الممارسة التطبيقية والعملية. نريد ديناً عملياً وتطبيقياً في عالم المسلم. فالتنمية كعمل وتطبيق بحاجة إلى توأمها الدين كرافعة للإقلاع الإنمائي السليم والحيث للحاق بأمام انطلقت بعناصر تاريخية وحضارية، هي مقموعة في عالم المسلم المعاصر وممنوعة عنه.

س7: الدين عامل حاسم في نظريتكم التنموية، عند مقارنة النهضة اليابانية، أي دين؟ وفق أي نموذج؟

ج7: الدين في مقاصده العليا ضروري ومهم وفاعل لأنه يصنع الفارق النوعي في الاستجابة لما يواجه الأمة الإسلامية من تحديات ومعضلات. فالدين الكلي وحده من يصمد عندما تتساقط النظريات والإيديولوجيات والتطبيقات، التي تقف على أهداف مادية وديوية قصيرة المدى. وحتى الحكومات التي تستبعد الدين من منظومتها الإنمائية، سرعان ما تستعيده إنمائياً في مناسبات الانتخابات والثورات والحروب، لاستمالة الأمة إلى صفها السياسي الضيق الأفق. فلماذا لا تؤوب هذه الحكومات إلى الدين عن طواعية منها في مرحلة إعادة البناء؛ فيستقر لديها الدين مستقيماً ومستديماً؟ تحميه من أن يُستغل في العنف والإرهاب، ويمنعها من العصيان الذي قد يصيبها من العامة المحرومة من تفعيل دينها في معيشتها العامة، أو من الجهات العدوانية التي تتربص بها الدوائر، وتستغل الدين لتبادل الأدوار والأخطار، وليس لتغيير الأوضاع والأوجاع من السيئ إلى الحسن.

أزمات الأمم كانت وما زالت أزمات دينية وأخلاقية وسلوكية جرّت إليها الأزمات الاقتصادية المادية. فكل مصلح أو مفلح نراه يتخذ من الدين في مقاصده الكلية وسيلة نبيلة للتغيير الحسن، إلى جانب وسائل أخرى ومعارف أخرى تعزّز من الدين ولا تقصيه. يشكّل شلل الاستمرارية في الأخذ بالوسائل النبيلة سرّ انتكاسة التنمية في عالم المسلم المعاصر. ومن هنا نعتقد أن الدين يمنح المشروعات المادية دفعة إلى الأمام؛ ولكن يفترض أن يكون هذا الدين دائماً في الأمام للحفاظ على المكتسبات التاريخية والحضارية.

الهروب من الدين كفاعل إنمائي هو هروب من العصر الإنمائي؛ لأن العصر يتشكّل من داخل مبادئ الأمة وقيمها وفضائلها، والدين هو تاجها الذي يجعل هذه الأمة تعيش عصرها. تماماً كما تعيش الصين واليابان تقاليدها وثقافتها ودينها في تسويق منتجاتها وفي موافقتها السياسية، وفي إعادة البناء على مستوى اللسان والإنسان، علاوة على أسلوب الحكم المزوج بعراقة الماضي؛ حيث قامت هذه الأمم الآسيوية بالعيش في الماضي للبناء في الحاضر والتفوق في المستقبل. حتى إن فوكوزاوا يوكيتشي الأب الروحي للنهضة اليابانية يرى أن تحصيل التنمية والنهضة في عصر ميجي تم من خلال كرم السماء وفضائل الأسلاف.

في الإسلام نلغي الدين ليس هو الوراء أو الماضي وحسب، بل هو الأمام أيضاً؛ لأن التنمية هي من صميم الدين الذي شكّل وعي الإنسان لأداء الأفضل والأكمل. وأي تشكيك في الدين -بالاستبعاد والإقصاء- هو تفكيك للأمة، وتعطيل للبناء والنماء. أليس هذا ما يعانيه الدين توأم التنمية -في عالم المسلم- التي لم تعد تعيش عصرها. ليس الدين وحده من لا يعيش عصره كما هي حجة الإقصائيين، ولكن التنمية الأحادية البعد التي يدعون إليها، هي الأخرى لا تعيش عصرها. فالدين ينتقم ممن يخونه؛ انتقام تكون حصيلته التخلف والتبعية والهرولة والبهذلة.

طبعاً لا يعيننا دين أو قيم اليابان. يعيننا أن اليابان وظّفت ماضيها المقدّس الذي أنقذها من الذوبان في حاضر الآخرين الناجحين ومستقبلهم. أي عادوا إلى الماضي بطريق الأمام، ومن ثم فإن التنمية لديهم تعيش عصرها. صحيح أن اليابان استلهمت الأنموذج الإنمائي الغربي بداية من عصر ميجي؛ ولكن لم يخرج ذلك عن حدود الإفادة التي تحترم الغير وتُنزله

منزلته، وليس عبر الإعادة التي تُحرم الذات وتذلّمها. فالإفادة من الأنموذج الإنمائي الناجح تكون بالاتجاه إلى الأمام حيث يتجه الأنموذج الإنمائي إلى الأمام هو الآخر، وعدم الإعادة له -أو الذوبان فيه- تكون بالتمسك بالماضي حيث تُحفظ الثوابت. والعبرة من العودة إلى الماضي بطريق الأمام، هي استعادة الماضي بطريق الإفادة من الناجحين في الحاضر. فالماضي في ثوابته السامية لا يُسترجع إذا كان أهله لا يرغبون في التعلم من الآخرين الناجحين. وإن ترجيع الماضي من غير إفادة من العصر، يعني المزيد من التخلف والإساءة للدين، ومن ثم فشله في حقل التنمية.

وسبب ذلك أن الناجح الحالي مرّ من هذا الطريق العالي؛ فصمّم أنموذجه الإنمائي الخاص به. والخاص قد يتحوّل إلى عام يفيد الآخرين. أي إن إدخال الدين الكلي كعامل حاسم في التنمية، يترجم الخاص إلى عام تعمّ فائدته كما حصل في الحضارة الإسلامية الغالبة التي أفادت منها الأمم المغلوبة. فالنظريات الاقتصادية العالمية من رأسمالية وشيوعية تكاد تكون مزوجة بالدين والقيم؛ وهانحن نستفيد منها. ومن هنا يستطيع عالم المسلم إبعاد هذه القيم الدينية للنظريات الاقتصادية التطبيقية عبر إشراك الدين الكلي في حقل التنمية وتصميم أنموذج إنمائي بديل غير عديل؛ حيث سلكت اليابان هذا المسلك البديل فنجحت إلى حد بعيد.

في هذه الحالة، يفترض من عالم المسلم أن يقف على الأنموذج الإنمائي الغالب في عصره؛ فلا يقلّده في وسائله ورسائله حتى لا يأتي مغلوبًا ومتبوعًا. يفترض أن لا يواجه عالم المسلم هذا الأنموذج الإنمائي الغالب بفكرة دينية مختزلة تحسن النخبة المنتفعة تأويلها بما يخدم السلطة ويشرّعونها، بل يواجهه بوسائل ورسائل دينية كلية يمتح منها المهارات والمعارف والعلوم، التي تساعد على تقديم البديل الإنمائي الخاص. ينطلق من الموجود الإنمائي الغالب لتحصيل موجود مختلف و متميّز، من شيء مفقود لدى المختلّف معهم. إنه الدين في مقاصده الإنمائية الكلية، والذي هو مفقود لديهم. من هذا الطريق مرّت اليابان؛ فشكّلت أنموذجها الإنمائي الناجح. الطريق الإنمائي واحد؛ ولكن المسالك إليه متعدّدة. وأي خطأ في الاتجاه يكلف الإنسان حياته ومعيشته.

س8: ما العوائق العربية الإسلامية أمام استنبات نموذجنا الخاص للتنمية المركّبة؟

ج8: في كتابي قيد النشر بعنوان (فرضية التنمية المركّبة: استعادة الإنسان المتعدّد الأبعاد)، أحاول أن أثبت الوعي الإنمائي لدى القارئ. فكلما زادت معرفة الناس بالقوانين التي تحكم الواقع الإنمائي، زادت فاعليتهم في فهم الواقع؛ وهذا هو فهم الفهم.

العوائق في العالم العربي والإسلامي قد تعدّ ولكن لا تخصي. فكلما قمنا بفكّ عقدة ظهرت أخرى أشدّ تعقيداً منها. فهناك عوائق ذاتية أمام التنمية المركّبة. إذا كانت الموانع الذاتية للتنمية المركّبة تكمن في الثلاثية المعلومة: السلطة والعامّة والنخبة (س، ع، ن)، فإن العوائق الموضوعية تكمن في الثلاثية المجهولة: الشيء والدين والمعرفة (ش، د، ن). فلاحظ أن التفكيك معلوم ومنظور، ولكن كيفية التفكيك -التي تحسنها السلطة- مجهولة لدى العامّة وبعض النخبة؛ أي أن كيفية توزيع (ش، د، ن) غامضة وغير مرئية، وهي أصل الموانع الموضوعية التي تقف أمام الدوافع الذاتية التي قد تكون لها نيّة حسنة في التركيب وإعادة البناء.

إذن، العوائق في العالم العربي ذاتية وموضوعية، نجمت عنها تنمية ولكن تنمية مختزلة، حيث يُختزل (الشيء) في السلطة والنخبة المالية، ويقف حكماً غير ناطق، أبقى الدين والمعرفة غير ناطقين، وجامدين غير فاعلين في عالم المسلم. وهو ما أفضى إلى تفكيك (س، ع، ن) بمفكّ (ش، د، ن). اختزل الشيء في السلطة، واختزل الدين في العامّة، واختزلت المعرفة في النخبة؛ فتعطّلت المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية والمعرفية، وتمطّلت عن تأدية وظيفتها الاجتماعية والحضارية والكونية.

والنتيجة هي الحرمان الجزئي لدى (س، ع، ن)؛ حيث إن الكل يعاني حرمان قدرة. فالسلطة التي تمتلك الشيء بعنف نلّفيها محرومة من الدين والمعرفة، والعامّة التي تمتلك الدين وجدناها محرومة من الشيء والمعرفة، بل أيضاً محرومة من تفعيل دينها في معيشتها الإنمائية العامّة، والنخبة التي تمتلك المعرفة قد حُرمت من الشيء والدين. بمعنى أن ثلاثتهم يتقاسمون الحرمان بشكل مأسوي توغل فيه مؤسسات الإرث الاستعماري أو القابلية للمغلوّبية والتبعية التي تحسن التفكيك الذاتي والموضوعي.

س9: هل يتطابق مع موقف الغرب من النهضة اليابانية، مع موقفه من النهضة العربية الإسلامية؟ بمعنى هل الحداثة اليابانية متطابقة مع النسق الرأسمالي الغربي؟ ما الفرق بينهما وبين النموذج الإسلامي؟ ما عناصر التمايز والتقارب حضاريًا ومعرفيًا وأخلاقيًا؟

ج9: هناك اختلاف بين اليابان والعالم العربي الإسلامي من حيث موقف الغرب منها. الغرب له مشكلة دينية سماوية مع الأمم التي لها دين سماوي واضح وصريح كالدين الإسلامي؛ بينما مشكلته غير معقدة وليست عنيفة مع أصحاب الدين الأرضي البشري. لو فرضنا جدلاً أن العالم العربي والإسلامي تخلى عن دينه ومبادئه؛ فإنه سيصبح في عقد من الزمن عالمًا إنمائيًا متقدمًا ومتطورًا. وهذا هو حال الدول التي ليس لها دين سماوي صريح، والتي رفعها الغرب إلى عليين كسنغافورة وكوريا الجنوبية، علاوة على المساعدات الحاسمة لليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية خوفًا من وقوعها في الشرك الشيوعي، إلى جانب فتح السوق الحر أمام الصين بدافع ترويض التنين الصيني.

كل ذلك لأن هذه الأمم تقف على دين أرضي بشري فيه الكثير من الخرافات وعبادة الإنسان والحيوان؛ وهو ما يجعل هذه الأمم - لا سيما الأمم الآسيوية - تعبد الإنسان الأعلى والأقوى. فهي إن لم تعبده كروح لا يضرها، فإنها تعبده كإداة تنفعها. فالغرب هو معبود الآسيويين. قد يكون المعبود مكروهاً؛ ولكنه مرحّب به كمنقذ مادي. ولهذا فإن الإنسان الآسيوي لا يمكن له أن يبدع إلا وهو تابع؛ أي إنه يجمع بين الإبداع والتبعية؛ وهو ما يجعله يقف في الوسط.

بخلاف عالم المسلم الذي لا يمكنه أن يبدع إذا كان تابعًا؛ وهذا حاله ومآله في الماضي والحاضر والمستقبل. هذا قضاؤه وقدره. عالم المسلم له منظومة دينية سماوية كلية مانعة وجامعة تمنعه من التبعية، وإذا استتبع تمّنّع عليه الإبداع والارتفاع؛ أي إنه يجمع بين اللا إبداع والتبعية. وهنا تعاد إثارة السؤال: إلى متى يظل عالم المسلم متخلفًا؟ نعتقد أنه سوف يبقى عالم المسلم متخلفًا ما بقيت العوالم الأخرى متقدمة غير متخلفة؛ أي غير متخلفة عن دينها وقيمها ومنظومتها التاريخية والحضارية، التي صممت لها أنموذجًا إنمائيًا ماديًا جعل

هذه الأمم تنعم بالحياة الكريمة بحسب ميولاتها الأخلاقية؛ وهذا حقها الديني بفعل جهودها وعلومها وفنونها.

مكتسبات النهضة اليابانية ما قبل عهد مييجي وما بعده تراقب الحداثة اليابانية وتمنعها من أن تكون حادثة غريبة خالصة. صحيح أن الحداثة اليابانية تسير بحذر في النسق الرأسمالي الغربي، حيث نلغي الغرب يشجعها؛ ولكن هذه الحداثة اليابانية لا تفتقر إلى الشرعية السلفية والتراثية التي تُستمد من روح الأسلاف اليابانيين. فهي حادثة منافسة في الزمان العصري، وليست معاكسة للمكان الأصلي. هذا هو الفرق بين الأنموذجين الياباني والإسلامي. وأنا هنا أتكلم عن عالم المسلم المعاصر الذي صارت نخبته تتبجح بحداثة غريبة غير منافسة في الزمان العصري ومعاكسة للمكان الأصلي؛ أي معاكسة للإنسان والبيئة والدين.

لا توجد عناصر تمايز وتقارب إلا في الميدان والتطبيق؛ أما في الجوانب النظرية فلكل بيئة وموروثاته. فاليابان عندما أفادت من الغرب، كانت قد عاينته من كتب عبر زيارات ميدانية وتطبيقية. ولهذا نلغي فوكوزاوا يوكيتشي الذي زار أميركا لأول مرة في عهد مييجي يقول: لم أقف حائراً أمام المعارف والعلوم لأنني كنت مطلعاً عليها في بلدي اليابان، ولكن وجدته حائراً أمام الحريات. لقد تُرجمت هذه الزيارات التطبيقية إلى أعمال نظرية داخل البيئة اليابانية بعقول يابانية مخلصه للأسلاف، وكان ذلك بتكاتف مييجي كسلطة والنخبة العاملة والعاملة العاملة؛ نتجت عنها أفكار وحلول مختلفة أفاد منها الغرب نفسه لا سيما في مسائل الإدارة. ولكن من السخرية أن السلطات والحكومات العربية تبعث النخبة للتعلم من الغرب؛ بينما تعجز الحكومات نفسها عن التعلم من حكومات الغرب. وطبعاً إذا عجزت السلطة أعجزت النخبة.

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾. والتنمية خلق جديد بطبيعة الحال، علاوة على أن الإنسان في هذه الأرض هو إنجاز في حد ذاته بفعل تحرير قدرة. بينما في ظل حرمان قدرة كما هو عليه عالم المسلم المعاصر فإنه يتراجع كل يوم مئة عام إلى الخلف. وبمنطق حسابي فإن مئة عام هي الفارق والتمايز بين عالم المسلم المعاصر واليابان. ويوم

واحد هو الفارق والتقارب بين اليابان والغرب؛ حيث قلص التقدم التكنولوجي لدى الطرفين الفارق إلى حد بعيد.

فالتمايز شاسع بين اليابان وعالم المسلم المعاصر في أمور علمية وعملية وتقنية، والتقارب واسع في المبادئ الأخلاقية؛ ولكن هي الأخرى غير عملية في عالم المسلم الإنشائي، وعلى رأسها الدين. وهذا هو سر قلة الإفادة من الآخرين الناجحين كاليابان؛ لأن عالم المسلم المعاصر لم يبدأ من حيث بدأوا بالقيم والأخلاق والدين، بل بدأ من حيث انتهوا في عمرانهم المادي وامتلاكهم للشيء. ومن الطبيعي أن ينتهي عالم المسلم مقلدًا لما امتلكوا؛ فامتلكوه - أي عالم المسلم - ومن ثم صار تابعًا لهم.

س 10: هل يمكن اعتبار الخارج عنصرًا محايدًا؟ بمعنى ما الدور الذي لعبه ويلعبه العامل الخارجى في علاقته بالنهضة؟ هل الاستعمار والتبعية عوامل مساعدة أم عوائق؟

ج 10: طبعًا الاستعمار والتبعية شران شرسان ولا يقيمان تنمية أبدًا، ومن ثم يقفان عائقًا أمام الدين والإنسان والتنمية. ولكن السؤال: متى كان الداخل محايدًا حتى يكون الخارج غير محايد؟ وكما تعلمون أن معاناة الدين والإنسان والتنمية هي مع الداخل قبل أن تكون مع الخارج. يقول نزار قباني: (إن قضاءنا العربي أن يغتالنا عرب)؛ أي أن نُغتال من الداخل. ومن هنا، نفكر في تركيب الداخل حتى نتصدى لأفعال التفكيك التي يحسنها الخارج. صحيح أنه من السلبيات تُستخرج الإيجابيات؛ ولهذا نتعامل مع الاستعمار كجزء من اللعبة الإنشائية المفروضة على عالم المسلم من الخارج. لعبة ضارة يقتضي تفكيكها حتى تكون بلا جدوى. أي أن تكون بقايا من الزمان الماضي الذي لا علاقة له بالمكان الأصلي حيث إعادة البناء، كما حصل مع اليابان التي جعلت الاحتلال والفوضى مجرد حالة عابرة في القضاء والقضاء؛ إذ تصدّت له بوسائل التنمية المركّبة؛ فتركّب الداخل لتفكيك الخارج، ومن ثم لم يكن مؤثرًا في المكان الأصلي؛ فللمكان في اليابان عبقريته.

يفترض من عالم المسلم أن يتعامل مع الاستعمار والتبعية كأزمة عابرة في الأزمنة والملفات، وليست مستقرة في الأمكنة والمؤسسات حيث الأسرة والمدرسة والأمة والدولة. ومن أسف أن الاستعمار كمنظومة عنيفة استقرت في المكان وهي نفسها القابلة للاستعمار، وصارت هي

المفكّ والمفكّ الداخلي الذي يؤدي دور المفكّ الخارجي. فالتدخل الخارجي لا يستطيع فعل شيء من غير تفكيك في الداخل. الخارج قد يكون محايداً إذا كان الداخل مركّباً. ولكن فعل التفكيك في الداخل يغيري الخارج على التدخل وتجنّب الحياد للحصول على فوائد وعوائد. فكلما كان التركيب متماسكاً وبنياً مرصّواً، كان الخارج محايداً أو منشغلاً بأخرين مفكّكين.

من هنا تأتي فكرة التنمية المركّبة للتركيز على التحديات والتدخلات الداخلية التي غدت غير محايدة، وتقوم بدور الخارج الذي لم يكن محايداً قطّ. فكرة التنمية المركّبة هي امتحان للداخل وعلى رأسه السلطة. هل هي محايدة أم غير محايدة؟ هل هي عامل تفكيك أم عامل تركيب؟ انشغالنا بالخارج -الذي يكون وهمياً في حالات- منعنا من رؤية مساوئ الداخل ومدى قوته التدميرية والتفكيكية ما بعد الاستعمار. علماً أن ما بعد الاستعمار هو نفسه القابلية للاستعمار غير المحايدة والمتغلّغة في كل الأمكنة حيث مؤسسات السلطة والنخبة والعامّة. هذا هو التحدي الداخلي الذي يمنع التنمية المركّبة، ويقمع أيّ فرصة للنهوض الحضاري.

لا يعيننا الخارج إن كان محايداً أو غير محايد؛ فهو معروف ومعلوم للجميع في أساليبه والأعباء؛ ولكن يعيننا هل السلطة هي عائق أم مساعد أمام تحصيل التنمية المركّبة؟ هل تقف إلى جانب العامّة والنخبة لتحصيل الترخيص الإنساني الذي يمنع اختراقه من الخارج؟

س11: نملك موقعاً جغرافياً متميزاً كأمة، كما نملك موادّ أولية هي محرك التطور الإنساني، فهل تخلفنا راجع لموقف الغرب العدائي؟ أم مرتبط بعدم امتلاكنا تفكيراً اقتصادياً مصاحباً للخطاب النهضوي؟ أم ترانا نعيد تدوير النظريات الاقتصادية دون رغبة في الاستيعاب والنقد والتطوير، ولم لا صياغة بديل أو بدائل؟

ج11: هذه مشكلة وعي لدينا. أذكر أنه عندما تطرقت إلى فكرة التنمية المركّبة، قال أحد المعلّقين في مواقع التواصل الاجتماعي: من أين جاءت هذه الفكرة؟ فما هو معلوم أن الأفكار والنظريات الإنمائية هي ما أقرّته الأمم المتحدة كالتنمية البشرية والتنمية المستدامة وغير ذلك. قد يكون هذا المعلّق على حق لو أن هذه الأفكار والنظريات الإنمائية حققت للعالم العربي والإسلامي أهدافه وجاءت في مستوى تطلعاته في العيش الكريم والطيب. تماماً

كما حققت هذه النظريات أهدافها الإنشائية في اليابان وغيرها من الأمم الناجحة؛ ولكن لا شيء من ذلك في عالم المسلم المعاصر.

العالم العربي والإسلامي بحاجة إلى نفسه من غير أن يلغي غيره، بل إن الآخرين بحاجة ماسة إليه. ولكن بات هذا العالم العربي والإسلامي مباحًا ومستباحًا؛ فلم يعد موضع اهتمام وتقدير كبيرين من قبل الكبار في عالم التنمية والاقتصاد. العالم العربي والإسلامي بسليته ولا مبالاته هو من جلب إليه عداء الآخرين وأطاعهم. كلما كنت سلبياً، صرت مسلوباً في أفكارك ولسانك ومقولك وحلولك وممتلكاتك.

مشكلة العالم العربي والإسلامي داخلية. وكما أنه لم يعرف كيف يتصرف في خيارات الأرض ما فوقها وما تحتها، كذلك لم يعد يعرف كيف يتصرف في الإنسان والدين العنصرين المهمين في إعادة البناء. الخارج قد يسلب خيارات الأرض المتمثلة في الشيء الزائل؛ ولكن الداخل يسلب خيارات الإنسان المتمثلة في الدين والمعرفة الدائمين إلى جانب الشيء معبود السلطة. ومن هنا جاء الحديث في كتابنا عن الشيء والدين والمعرفة (ش، د، م). كيف نوزع هذه الخير العام على السلطة والعامّة والنخبة (س، ع، ن) من غير إقصاء؟

هذه الخيارات المتمثلة في الشيء والدين والمعرفة التي أسهمت في نهضة المسلمين الأوائل، تعد مسلكاً مرناً لتصميم بديل إنشائي مختلف ومؤلف في آن. ولكن هذه العامّة والنخبة مسلوبة الإرادة وتعاني حرمان قدرة؛ حيث في تحرير القدرة تحرير الأفكار والنظريات والحلول، ومن ثم البحث عن البدائل بإنصاح المسائل. تحرير القدرة هو من فعل السلطة، وإيجاد البدائل العلمية والعملية هو من فعل النخبة والعامّة. فلا حلول ولا بدائل في الأفق العربي والإسلامي في ظل حرمان الأفراد من القدرة. نلغي تحرير قدرة كافيًا لجعل النظريات الإنشائية العالمية تخضع للاستيعاب والنقد والتطوير، ومن ثم صياغة البديل كما هو الشأن في اليابان التي لا يعاني أفرادها حرمان قدرة.

ما من شك في أن الرغبة في التغيير وإيجاد البديل موجودة وفائضة ومتخمة في عالم المسلم المعاصر؛ ولكن يجمعها حرمان قدرة.

وكما تعلمون، وُجِدَت النظريات الإنمائية العالمية لترقية الأمم التي تنسجم مع معادلتها الاجتماعية، وكذلك وُجِدَت هذه النظريات لترقية الأمم التي تقوم نخبتها بإعمال الرصد والنقد؛ فالنظريات العالمية تنفع في كلتا الحالتين، سواء للأمم التي أبدعتها وابتكرتها أو للأمم التي رصدها ونقدتها، ثم أفادت من نتائج الرصد والنقد. واليابان تسلك هذا المسلك الراصد والناقد؛ ولكن يبقى العائق في عالم المسلم المعاصر هو حرمان الإنسان من القدرة التي ترصد وتنقد، نظرًا إلى غياب الحريات الأدائية الإيجابية بفعل التفكيك الذي تحسنه السلطة وتستسيغه بعض النخبة ولا تبالي به العامة.

إذن، مشكلة عالم المسلم المعاصر ليست في أنه لا يمتلك تفكيرًا اقتصاديًا مصاحبًا للخطاب النهضوي؛ فالتراكم العلمي والمعرفي والفلسفي - إلى جانب كتاب الله وسنة رسوله - يكفي في أقل من نصف قرن لإثراء مسائل النظريات الإنمائية العالمية الحديثة وإيجاد بدائل تُغني هذه النظريات وتتجاوزها؛ لأن الأمم الفالحة تنهض في أقل من نصف قرن كحال اليابان والصين وسنغافورة.

نكرّر القول إن المشكلة الإنسانية والإنمائية في عالم المسلم المعاصر تكمن في حرمان أفرادها من القدرة التي لا تنفع معها التنمية المستدامة ولا الكفايات البشرية ولا الثروات الباطنية المُتَبَجَّح بها من قبل حكومات العالم العربي والإسلامي. هذه التنميات هي تحصيل حاصل لتحرير قدرة؛ حيث نجحت في بلدان تحرير قدرة، وفشلت في بلدان حرمان قدرة.

هذه البلدان الناجحة، وقبل أن تبذر في أرضها النظريات المادية وتثمر وتنضج، كانت لها نظرية كلية اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية مهّدت للنظريات المادية والربحية.

هذا هو بيت القصيد.